## التجربة المصرية نموذجا ..

# ثنائية التنمية المستدامة ومكافحة الفساد

بقلم: د/ هويدا بركات
استاذ مساعد لعلوم الادارة
الدولية بجامعة لندن فرع مصر

فى عام «٢٠١٥» أعلنت الأمم المتحدة عن «أجندة-٢٠٣٠» وأهدافها الـ«١٧» للتنمية المستدامة وهى دعـوة للتحول نحو أنماط تنمية حديثة.

فقد كانت الأنماط القديمة تنطوى على الاستغلال المفرط للموارد لتحقيق النمو الاقتصادى والتقدم التكنولوجى بشكل فردى ودون الأخذ فى الاعتبار بضرورة حماية البيئة.

أما الأنماط الجديدة المنشودة فمن شأنها تحقيق تنمية بيئية واجتماعية واقتصادية بشكل متوازن ولكافة سكان الكوكب مما يضمن تلبية إحتياجات الأجيال الحالية والحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

وقد صاحب إطلاق الأجندة دعوة للدول الأعـضـاء لصياغة إستراتيجيات تسهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية وفق أولويات وطنية.

وبدأ المصطلح فى البزوغ والتداول بين صانعى القرارات والسياسات وصائغى الاستراتيجيات والخطط التنفيذية فى العديد من الدول.

وفى ضوء صدور تقرير الاستثمار العالمى UNCTAD (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، والذى نص على أنه يجب تعبئة قرابة ال ٤,٥ تريليون دولار أمريكى سنويا لتحقيق أجندة ٢٠٣٠ عالميًا فضلا عن تقدير فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى البلدان النامية بما يتراوح بين ٢,٥ و ٣ تريليون دولار أمريكى سنويا ، أكدت الأمم المتحدة أنه فى غياب الوسائل اللازمة للاستثمار فى التنمية المستدامة فإن البلدان النامية ستتخلف أكثر عن الركب وأن هناك حاجة ماسة إلى إعادة بناء التعاون الدولى وإيجاد حلول من خلال العمل متعدد الأطراف

ليس هذا فحسب بل أيقنت الدول التى أطلقت إستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة أن تحقيق أجندة ٢٠٣٠ يتطلب ليس فقط تعديلات فى السياسات والاستراتيجيات ولكن تطوير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والضريبية واتخاذ قرارات استثمارية كبيرة وحشد الموارد اللازمة لتمويل هذا التحول.

ولأنه لا يمكن أن يتحقق نموا مستداما وتنمية شاملة دون مكافحة الفساد كما أوضح أستاذ الاقتصاد الاسترالى «وولفجانج كاسبر» والذى يرى أن التجربة التنموية خلال نصف قرن أثبتت أن عجز بعض البلدان عن تحقق نمو اقتصادى لم يكن بسبب نقص الثروات الطبيعية أو الموارد أو رأس المال لديهم، وإنما بسبب عجزهم عن مكافحة الفساد وعدم تمكين الجهات الرقابية والفشل فى تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الرشيدة مما شكل عائقاً فى وجه الاستثمارات المحلية والأجنبية وعائقًا أمام تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وتسبب فى إهدار الجهود لتحريك القوى الإنتاجية.

كما كشف تقرير صندوق النقد الدولى الصادر فى ٢٠١٦ بعنوان "الفساد: تكاليفه واستراتيجيات تخفيف حدته" أن الفساد يعوق إدارة الموازنات العامة وتطبيق السياسات النقدية الرشيدة ويضعف الإشراف المالي، وبالتالى يضر بالنمو الاحتوائي.

وكما اكدت السيدة كريستين لاجارد، مدير عام صندوق النقد الدولى فإن مكافحة الفساد مطلب أساسى لتحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى لأن التكاليف الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الفساد معلومة ولكن التكاليف غير المباشرة للفساد أكبر وأشد وطأة.

وهذا ما اكده ايضا البنك الدولى الذى اشار إلى أن الفساد يتسبب فى خسائر مالية واقتصادية هائلة حيث يتم دفع قرابة ال ١ تريليون دولار أمريكى كرشاوى سنويا عالميًا وأنه وفق تقدير مؤشر النزاهة العالمى شهدت إفريقيا وحدها تدفقات مالية غير مشروعة فى الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٨ تعادل ١,٨ تريليون دولار أمريكي. ولكل هذا أولت أجندة ٢٠٣٠ إهتماما كبيرا بمكافحة الفساد وشددت على الصلة الوثيقة بين مكافحة الفساد والمجتمعات السلمية والعادلة والشاملة وجاء الهدف ١٦ تحت مسمى "السلام والعدل والمؤسسات القوية" إحتوى على أهداف متعلقة بالحد من الرشوة وتعزيز المؤسسات والوصول إلى المعلومات ليست كتطلعات فقط ولكن كشروط لتحقيق باقى أهداف التنمية المستدامة الستة عشر.

وقد طالبت الأمم المتحدة بجعل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد («UNCAC») والتى وقع عليها قرابة ال ١٨٩ دولة صكا ملزما قانونا. وتقدم هذه الإتفاقية إطار شامل وآليات لمنع الممارسات الفاسدة وكشفها ومقاضاة مرتكبيها فى جميع القطاعات وبين كافة طوائف المجتمع.

كما تنص المادة الخامسة منها على ضرورة صياغة استراتيجيات لمكافحة الفساد مع وضع آليات تنفيذ فعالة تعزز المشاركة وتعكس مبادئ سيادة القانون والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة جنبا إلى جنب مع النزاهة والشفافية.

وفى ظل توالى ما يواجه العالم من أزمات وصدمات غير مسبوقة لا تشكل عرقلة نحو مسيرته لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فحسب بل تتسبب فى تراجع الإنجازات، تظل مكافحة الفساد أولوية وخطوة هامة نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة كما وصفها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريش فى كلمته خلال افتتاح الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذى عقد فى مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية فى ديسمبر ٢٠٢١. كما يظل العالم فى أمسّ الحاجة لتطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة كما أوضحت السيدة غادة والى المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة خلال نفس المؤتمر ، فقد أشارت الدكتورة غادة والى إلى أن هذه الدورة تحظى بأهمية استثنائية بعد أن شهد نفس العام الجلسة الخاصة الأولى فى تاريخ الجمعية العامة حول موضوع مكافحة الفساد واصفةً إياها "بالجلسة التاريخية". وفى خلال هذه الجلسة الخاصة ذكر السيد فولكان بوزكير رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الفساد يظل واحدا من أهم التحديات للدول والمؤسسات والمجتمعات وأنه لا يمكننا التظاهر بأنه لم تكن هناك مشاكل قبل جائحة كوفيد-١٩ مشيرا أن العالم لن يتعافى من الانكماش الاقتصادى الحالى دون تضافر الجهود لإنهاء الفساد كما أنه "لا يمكننا السماح باستمرار الفساد ولن نفعل ذلك".

وأخيرًا فى الثانى من مايو ٢٠٢٣ قدمت السيدة لاتشيزارا ستويفا، الرئيس الثامن والسبعون للمجلس الإقتصادى والإجتماعى التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) ارقاما كاشفة لحجم تأثير الفساد عندما أكدت أنه يتسبب فى إهدار حوالى ٥٪ من إجمالى الناتج المحلى العالمى و٢٥٪ (ما يعادل ١٣ تريليون دولار) من الإنفاق العام العالمى و أن القضاء على الفساد يمكن أن يمول أهداف التنمية المستدامة بما لا يقل عن ٣ تريليونات دولار. وقد ذكرت هذه الحقائق خلال اجتماع خاص عقد بهدف طرح حلول قابلة للتطبيق وتحقق نتائج ملموسة لمكافحة الفساد على جميع المستويات وتعزيز تحقيق أجندة ٢٠٣٠. و

ولم تكتفى السيدة ستويفا بهذا بل اشارت إلى أن العالم فى النصف الثانى من مرحلة تنفيذ أجندة ٢٠٣٠، وعليه فهناك حاجة ملحة أكثر من ذى قبل لتسريع تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة حيث أنه حتى تاريخه - وفق تقرير الأمم المتحدة المرحلى للمتابعة لعام ٢٠٢٣- هناك فقط ١٢٪ من أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح و٥٠٪ منهم أحرز تقدمًا حثيثًا و٣٠٪ منهم شهد تراجعًا فى الإنجاز. مضيفة أن الفساد يمثل العائق الأكبر والأشد أمام تحقيق التنمية المرجوة. واختتمت بأن تكلفة الفساد تتخطى الخسائر المالية لتشمل فقدان الموارد الطبيعية وتفاقم الفقر وعدم المساواة وتقويض الثقة والتماسك الاجتماعى وتهديد الاستقرار الاقتصادى والسياسي.

وبالرغم من أن مصر لها باع طويل فى مكافحة الفساد حيث كانت من أوائل الدول التى صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلا أن منظومة مكافحة الفساد فى مصر قد شهدت تطورًا كبيرًا منذ عام ٢٠١٤. فقد جاءت المادة رقم ٢١٨ من دستور مصر ٢٠١٤ المعدل لتنص على انه "تلتزم الدولة بمكافحة الفساد وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانًا لحسن أداء الوظيفة العامة ووضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة

**البنك الدولى كشف أن الفساد يتسبب فى خسائر مالية واقتصادية هائلة حيث يتم دفع قرابة ال ١ تريليون دولار أمريكى كرشاوى سنويا عالميًا ووفق تقدير مؤشر النزاهة العالمى شهدت إفريقيا وحدها تدفقات مالية غير مشروعة فى الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٨ تعادل ١,٨ تريليون دولار أمريكي.**

مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وتبع ذلك دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسى إلى تبنى إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد فى اليوم العالمى لمكافحة الفساد ٩ ديسمبر عام ٢٠١٤ من مقر هيئة الرقابة الإدارية.

وبالفعل تم إطلاق إستراتيجية مكافحة الفساد للفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨ كمرحلة أولى. وقد تضافرت جهود كافة أجهزة الدولة من أجل تفعيل الإجراءات التنفيذية لتلك الإستراتيجية ، وتولت اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته مهمة متابعة تنفيذ الإستراتيجية كما تولت أمانتها الفنية مهمة رصد ومتابعة أفضل الممارسات الناجحة وكذلك الوقوف على التحديات. واشتملت إستراتيجية مكافحة الفساد على ٣ محاور أساسية:

- المحور الأول يتعلق بالقوانين واللوائح ذات الصلة
- والثانى يتعلق بتمكين الجهات الرقابية والقضائية القائمة على تنفيذ ومتابعة الإستراتيجية
- والثالث يتعلق بدعم القيادة السياسية لمكافحة الفساد دون أية مجاملة أو تمييز. وقد أشادت الأمم المتحدة بالجهد المصرى المبذول فى هذا الشأن وأدرجت الإستراتيجية الوطنية كإحدى أهم الممارسات الناجحة فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

و إيمانًا من مصر بأن القضاء على الفساد هو الضامن الوحيد لتحقيق برنامجها التنموى الطموح والوفاء بالتزاماتها الدولية فقد جاء بالبعد الاقتصادى من إستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والتى أطلقها الرئيس السيسى عام ٢٠١٦ محور معنى بالشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. ويهدف هذا المحور إلى أن يكون بمصر بحلول عام ٢٠٣٠ جهاز إدارى كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، يخضع للمساءلة ويعلى من رضاء المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

والتزامًا من مصر بمواصلة الجهود من أجل الوصول إلى درجات أفضل فى مجال الوقاية من الفساد ومستويات أعلى من النزاهة والشفافية، تم إعداد المرحلة الثانية من إستراتيجية مكافحة الفساد للفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢ وذلك بعد دراسة التحديات التى أظهرتها المرحلة الأولى للإستراتيجية لتلافيها، وبعد دراسة العديد

**جهود مصر لمكافحة الفساد ساهمت فى إستمرارها فى تنفيذ أجندة التنمية المستدامة بنجاح مما مكنها - وفق تقرير ٢٠٢٣ للأمم المتحدة المعنى بمتابعة تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ - أن تتقدم ٦ مراكز من بين ١٦٦ دولة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما حققت زيادة بنسبة ١,١ نقطة نحو تحقيق الأهداف وزادت ريادتها فى التأثير عالميًا لتصل**

**الإستراتيجية المصرية لمكافحة الفساد استندت على عدد من المبادئ على رأسها أن الأولوية للمصلحة العامة وأن الوقاية خير من العلاج وعليه وأن الجميع سواسية أمام القضاء مع تكامل أدوار السلطات الثلاث فى الدولة وكذلك العمل بمبادئ الحوكمة من شفافية ونزاهة وكفاءة وفاعلية ومساءلة ومحاسبة**

من التجارب الدولية فى سبل مكافحة الفساد وتحديد أنسب الطرق للتطبيق على الحالة المصرية.

وأطلق الرئيس السيسى المرحلة الثانية من الاستراتيجية بالفعل فى ختام فعاليات منتدى إفريقيا ٢٠١٨ بشرم الشيخ. وتضمنت عدد من المحاور المتعلقة بالجهاز الإدارى للدولة والتى تشمل تطويره ودعمه ليصبح كفء وفعال مع تبسيط الإجراءات الإدارية، وميكنة الخدمات العامة لتيسير عمليات التدقيق والرقابة الداخلية، واستكمال قواعد البيانات وإتاحتها بهدف تفعيل آليات الشفافية والنزاهة، وتحديث البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد متضمنة التشريعات المنظمة لعمل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد لضمان الاستقلالية والشفافية فى ذلك المجال، وكذا دعم جهات إنفاذ القانون و تطوير المؤشرات الوطنية المتعلقة بمدركات الفساد بما يعزز من عملية التغذية لأولويات الوقاية من الفساد ومكافحته، وإعداد البحوث والدراسات فى المجالات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد و تفعيل التعاون الدولى والإقليمى لنقل خبرات العاملين فى مجال مكافحة الفساد بما يضمن قيامهم بواجبهم الوطنى على أكمل وجه.

وإيمانًا من مصر بأن إرادة الشعوب هى من تضمن تحقيق خطط البلاد التنموية وتسرع وتيرتها فقد تضمنت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى مرحلتها الثانية برامج لرفع وعى الشعب من أفراد ومجتمع مدنى وقطاع خاص وإعلاميين وطلاب وأكاديميين لتفعيل دورهم المحوري. واستندت الإستراتيجية على عدد من المبادئ على رأسها أن الأولوية للمصلحة العامة وأن الوقاية خير من العلاج وعليه وجب تقليص فرص حدوث الفساد ومبدأ أن الجميع سواسية أمام القضاء ومبدأ تكامل أدوار السلطات الثلاث فى الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وكذلك العمل بمبادئ الحوكمة من شفافية ونزاهة وكفاءة وفاعلية ومساءلة ومحاسبة ووضع إجراءات تتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغييرات والاحتياجات المتزايدة.

واستنادا لنتائج "المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري" فإن مصر تشهد انخفاضا فى الفساد الإدارى بها بشكل متواصل قدر ب ١٧,٨ بين الأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٩ ولم يصدر تقرير مؤشر إدراك الفساد المحلى لعام ٢٠٢١ نتيجة لظروف جائحة كوفيد-١٩، كما تقدمت مصر درجتين فى التقرير السنوى الذى تصدره منظمة الشفافية الدولية الخاص بمؤشر الفساد العالمى لعام ٢٠٢٠ و تقدمت ٥٥ مركزاً فى "مؤشر مكافحة الفساد" خلال ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، ذلك فضلا عن توالى الإعلان عن وقائع الفساد ومحاسبة المسئولين المتورطين فيها. وتأكيدا على مدى جدية مصر فى مكافحة الفساد وما توليه القيادة السياسية من أهمية لهذا الملف فقط أطلقت المرحلة الثالثة من إستراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد لتغطى الفترة من ٢٠٢٣ وحتى ٢٠٣٠. ونظرا للطبيعة المتشابكة لقضايا مكافحة الفساد، فإن الأهداف الخمس للإستراتيجية فى نسختها الثالثة تتسم بالتقاطع والتشابك فيما بينها، بل وتؤثر فى بعضها البعض وتنفذ بشكل متوازي. تعتبر الإستراتيجية الجهاز الإدارى للدولة حجر الأساس فى إطار جهود مكافحة الفساد لكونه المنوط بالعملية التنفيذية ولتفاعله بشكل يومى ومباشر مع المواطنين. كما تعتبر التشريعات من أهم الأدوات الداعمة وعليه وجب إعداد بنية تشريعية موائمة للسياق الوطنى ومتماشية مع الأطر والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وقد رسمت النسخة الثالثة خارطة طريق لضمان دقة التنفيذ وسرعة تحقيق النتائج فحددت مستهدفات كمية وعرفت الجهات المعنية بالتنفيذ ووفرت آليات للمتابعة وإعداد التقارير.

## الخلاصة

أن جهود مصر لمكافحة الفساد قد ساهمت فى إستمرارها فى تنفيذ أجندة التنمية المستدامة بنجاح مما مكنها - وفق تقرير٢٠٢٣ للأمم المتحدة المعنى بمتابعة تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ - أن تتقدم ٦ مراكز من بين ١٦٦ دولة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما حققت زيادة بنسبة ١,١ نقطة نحو تحقيق الأهداف وزادت ريادتها فى التأثير عالميًا لتصل ل ٩٨,٨.

وعلى الرغم من التقدم المحرز والانجاز الملحوظ فإن مصر جادة ومستمرة فى مسيرتها نحو مكافحة الفساد وعازمة على القضاء نهائيًا عليه عبر عمل جماعى ورؤية موحدة تحت مظلة قيادة سياسية واعية تتبنى ثقافة الأولويات